

Distr.
LIMITED

TD/B/39(1)/L.5
9 October 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والثلاثون

الجزء الأول

جنيف ، ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢

البند ٣ من جدول الاعمال

الاثار الدولية المترتبة على سياسات وقضايا الاقتصاد

الكلية المتعلقة بالترايط: تطور مشاكل التنمية مؤخرا

والاحتمالات المترتبة لها

ملخص أعده الرئسي

لقد كانت المناقشة حيوية وبتاءة وتناولت عددا من القضايا الشاملة التي تتسم بأهمية كبيرة . وقد استندت إلى تقرير التجارة والتنمية الذي أشادت به الوفود لها تضمنه من تحليل مبتكر ودقيق ومقتضب . واشتملت المناقشة على تبادل غير رسمي ومكثف للآراء مع المشاركين الذين وجهت إليهم دعوات خاصة . وقد أسهمت آراؤهم الخبيرة التي كانت متفقة بصورة عامة مع الاستنتاجات الرئيسية لتقرير التجارة والتنمية مساهمة كبيرة في فهم المشاكل .

وتم التسليم عموما بأن الاقتصاد العالمي يمر في مرحلة صعبة . فقد تباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة ، وتزايدت حدة الضغوط الانكماشية المرتبطة بالديون ، وتعرضت العملات لضغوط حادة ، وهي مشاكل تنطوي على خيارات صعبة بالنسبة للسياسات النقدية والضريبية . وهذه السياسات يجب أن تصمم الآن بحيث تؤدي من جهة إلى تعزيز الانتعاش على المدى القصير كما في حالة اليابان وبحيث تفضي ، من جهة أخرى ، إلى إزالة الاختلالات الهيكلية على المدى المتوسط والطويل . كما أن تنسيق السياسات

الاقتصادية الكلية من قبل الاقتصادات الأكبر قد اعتبر بصورة عامة أمرا أساسيا للتوصل إلى المواقف والسياسات المختلطة اللازمة لانعاش القوة الدافعة للنمو في الاقتصاد العالمي . وتم الاتفاق عموما على أن مثل هذا التنسيق ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الكامل مصالح جميع البلدان . كما تم الاتفاق على أنه من الضروري إشاعة بيئة خارجية محسنة من أجل تحقيق النمو غير التضخمي والمطرد في البلدان النامية .

وتم التسليم في الوقت نفسه بأن السياسات الداخلية في البلدان النامية تشكل عاملا بالغ الأهمية في تحديد الأداء الإنمائي . إلا أن الإصلاحات الهيكلية ينبغي أن تعزز من خلال توفير مستويات كافية من الدعم المالي بشروط مناسبة . ويلزم إحراز المزيد من التقدم على كلتا الجبهتين . وقد لوحظ أن عددا من البلدان النامية قد نجحت في زيادة وتيرة معدلات نموها في مواجهة التباطؤ الاقتصادي العالمي ، الأمر الذي يعزى جزئيا إلى سياسات التحرير التي تنتهجها هذه البلدان والتي أدت إلى اجتذاب تدفقات رأسمالية كبيرة ولا سيما في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر . واسترعت بعض الوفود الاهتمام إلى ضرورة قيام البلدان النامية الأخرى بإجراء المزيد من الإصلاحات التي يمكن أن تجتنب مبالغ أكبر في هذا الشكل من الاستثمار . ومن جهة ثانية ، تم التسليم بأن تدفقات الأموال السائلة غير القابلة للاستمرار يمكن أن تنطوي على الكثير من المشاكل . ولوحظ أن عددا من البلدان قد نجحت في تشييط تدفقات الأموال القصيرة الأجل من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب .

وتم التسليم عموما بأنه لئن كان قد تم إحراز تقدم كبير في حل مشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية ، فإن هذه المشاكل لا تزال قائمة في العديد من البلدان . ويلزم بذل جهود إضافية من جانب الدائنين والمدينين فضلا عن سائر أعضاء المجتمع المالي الدولي . وفي هذا الخصوص ، دعا عدد من البلدان إلى منح معاملة مؤاتية بدرجة أكبر للبلدان النامية الأكثر فقرا في نادي باريس ، فضلا عن إيلاء المزيد من الاهتمام للبلدان النامية الأخرى ، بما فيها تلك البلدان التي استطاعت تجنب مصاعب خدمة الديون متكبدة في ذلك تكاليف باهظة .

وتم التسليم بأن الحالة الاقتصادية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لا تزال صعبة للغاية ، الأمر الذي يعزى إلى حد بعيد إلى المشاكل الناشئة عن التحول نحو اقتصاد السوق الذي يتأثر تأثرا معاكسا بالبيئة الدولية . إلا أن أداء النمو والتجارة يتفاوت تفاوتا واسعا بين البلدان . فبعض البلدان قد قطعت شوطا كبيرا في عملية التغيير الهيكلي وبدأت تسجل توسعا في حجم القطاع الخاص بينما لا تزال بلدان أخرى في بداية عملية الإصلاح ، وهي تعاني من انخفاضات هائلة في الانتاج والعمالة ، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مصاعب اجتماعية ومخاطر تتهدد الاستقرار السياسي . ولوحظ أن عملية التحول إلى القطاع الخاص قد أثبتت أنها مهمة أصعب وأكثر تعقيدا

مما كان متوقعا . وقد ابرزت عدة وفود أهمية وجود اقتصاد عالمي أكثر ديناميكية وتعزيز التعاون المتعدد الاطراف وتوفير المساعدة الخارجية لدعم عملية التحول والجهود المبذولة في مجال السياسات الداخلية .

وقد أعرب عن قلق بالغ إزاء الحمائية ، واعتبر أن من الضروري لاغراض النمو والتنمية وجود نظام تجاري متعدد الاطراف يكون مفتوحا ومنصفا وقادرا على مقاومة الضغوط الحمائية . واعتبرت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف فرصة يجب اغتنامها لتعزيز النظام التجاري المتعدد الاطراف ولوقف الحمائية . وشدد العديد من المندوبين على انه من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار مصالح البلدان النامية . واعتبر من المهم أيضا ضمان ألا تؤدي التجمعات التجارية الناشئة إلى تحويل مجرى التدفقات التجارية .
